



الصراعات المسلحة في دول غرب الساحل الأفريقي

مارس ٢٠٢١

تحرير

نسمة السيد

وحدة الدراسات الأفريقية بملتقى الحوار

مقدمة

في الفترة الأخيرة استمر الوضع الأمني في الساحل الأفريقي في التدهور فقد تزايدت الهجمات ضد قوات الأمن والسكان المدنيين ، التي تبنتها الجماعات الإرهابية ، كما تزايدت حوادث العنف التي تورط فيها افراد من مختلف المجتمعات ، كما ان احداث العنف التي قامت بها الجماعات الإرهابية في الساحل الأفريقي تمتد الى ساحل غرب افريقيا وعلى امتداد شريط الساحل ، مما يؤدي الى حدوث انهيار الوضع الأمني في المنطقة.

كما ان انقلاب مالي الذي أطاح برئيسها ، وأزمة الانتخابات الرئاسية في كل من غينيا وكوت ديفوار وكذلك تصاعد حدة المواجهات الشبابية مع قوات الشرطة في نيجيريا أدت الى تدهور الأوضاع الأمنية بالمنطقة وظهور الصراعات المسلحة..

كما ان جائحة كورونا " كوفيد ١٩ " أدت الى تفاقم الإضرابات والوضع في منطقة الساحل الأفريقي وخصوصا منطقة الغرب ، حيث خففت المنظمات الدولية مساعداتها ، كما ان الضغوط الاقتصادية التي عانت منها الدول المانحة جعلتها غير قادرة على مساعدة المنطقة مع استمرار الخلاف بين القوى العالمية الكبرى على القيادة المستقبلية ، وسوف تؤدي جائحة كورونا " كوفيد ١٩ " الى تفاقم دوافع الصراع لما تعانيه منطقة الساحل الأفريقي من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمني ، كما سوف تؤدي الى صعود الحركات الاجتماعية المناهضة للغرب ، والتي تطالب بتغييرات جذرية من جهة ، والى عودة ظهور الجماعات المسلحة وانهيار الأنظمة الحاكمة من جهة أخرى.

من الممكن أن يكون الصراع مسلح دولي، يلجأ في هذه الحالة إلي استخدام القوة المسلحة بين دولتين أو أكثر، بغض النظر عن سبب الصراع. ، أو الصراع المسلح غير الدولي وهو مواجهة مسلحة طويلة الأمد تحدث بين القوات المسلحة الحكومية وقوات جماعة مسلحة واحدة أو أكثر، أو بين عدة جماعات على أراضي دولة ما.

لا نستطيع أن ننكر أن هذه الصراعات بأنواعها كافة، أحدثت ضرر هائل في السلام الدولي وكذلك السلام الأمني داخل الدولة، فلا نستطيع حصر أضرار ومساوئ هذه النزاعات. وإذ نظرنا إلى الجانب الإنساني فنجد أن ناجين هذه الحروب يتركوا مصابين في العراء و يتعرض الفتيات للأغتصاب الموحش ، والذي يوجد إلي وقتنا هذا في دول غرب الساحل الأفريقي.

لقد عانت القارة الإفريقية طيلة الفترة الاستعمارية من استغلال الثروات، وفي عدة مراحل بعد الإستقلال شهدت العديد من المشاكل أهمها التقسيم العشوائي للحدود ، حيث كان الاستعمار السبب الرئيسي لنشوب النزاعات، ومن أبرز النزاعات التي حدثت في إفريقيا نزاعات الحدود بين ليبيا والسودان، والحرب الأهلية في نيجيريا والانقلابات العسكرية في مالي.

لقد شهد عام ٢٠١٩ م نزوح ٧٩,٥ مليون شخص قسريا في مختلف أنحاء العالم ليس فقط في دول غرب الساحل الأفريقي ، وظهر الكثير من الحركات النزاعية ضد الإستعمار مثل دولتي "الجزائر وكينيا" أو حتى بعد الحصول على الإستقلال ضد الأستعمار البغيض، كما ظهر النزاع أيضاً في صورة إستقلال جزء من الدولة مثل ما حدث في "نيجيريا وأوغندا" وغيرها.

وتنقسم هذه الصراعات الى صراعات على المستوى الخارجي وصراعات على المستوى الداخلي ، وفيما يتعلق بالصراعات على المستوى الخارجي فهي تتضمن (١- الصراعات المتعلقة بالاستعمار أو حروب التحرير الوطنية مثل (دولة إريتريا التي تحررت من سلطة " إثيوبيا" سنة ١٩٩٤ ، ٢- النزاعات الحدودية مثل (النزاع بين تشاد وليبيا من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٤)

أما الصراعات على المستوى الداخلي فتتضمن (١- الانقلابات مثل (الانقلاب العسكري في مالي). ، ٢- الحروب الأهلية مثل (الحرب النيجيرية ومحاولة انفصال إقليم بيافرا).

تشهد دول (بوركينا فاسو، تشاد، مالي، مورتانيا، النيجر) الكثير من هجوم المتطرفون المسلحون، وقد سيطروا علي جزء كبير من الأراضي. وبحلول عام ٢٠٢١م قتل ستة من قوات حفظ السلام التابع لمنظمة الأمم المتحدة في دولة "مالي"، حيث تصنف "مالي" الآن ببؤرة النزاع المسلح في الساحل.

ومن نهاية نزاعات لبدائية نزاعات أخرى نجد تاريخ حافل بالنزاعات في دول الساحل الأفريقي مثل "موريتانيا والسنگال" وأزمة الرعي، وحرب العشرية السوداء في "الجزائر"، والحرب "الإثيوبية-الإريترية" من أجل الحصول على الاستقلال إلى الوصول للنزاع "التشادي الليبي"، والصراع "التشادي السوداني" لم تكن هذه آخر الصراعات في القارة لكن قبل ألقاء التركيز على الصراعات الحالية، ما هي الأسباب التي أدت لظهور هذه الصراعات التي تعاني منها دول الساحل الأفريقي إلى الآن.

إن افريقيا وخصوصا منطقة الساحل والصحراء بها من العوامل ما يجعلها محفزا للارهاب والتطرف وذلك بسبب ضعف قبضة الدولة المركزية هناك، بالإضافة إلى وعورة تضاريسها، وانتشار النزاعات القبلية، وتغلغل جرائم الاتجار بالبشر. وقد شنّ عناصر التنظيمات الإرهابية " داعش" الإرهابي في النيجر، ونيجيريا، وبوركينا فاسو، ومالي سلسلة من الهجمات شملت أهدافا عسكرية ومدنية. ونذكر فيما يلي أبرز العمليات الإرهابية في المنطقة:

أبرز العمليات الإرهابية

يتركز النشاط الإرهابي في خمس مناطق رئيسية في افريقيا وهي :

الساحل الأفريقي:

ترجع الهجمات بمنطقة الساحل الافريقي وتحديدا (بوركينا فاسو ، ومالي ، والنيجر) الى ثلاث تنظيمات رئيسية هي جماعة " أنصار الإسلام " وجماعة " نصره الإسلام والمسلمين " ، و " الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى " وقد تعرضت تلك المنطقة عام ٢٠١٩ إلى ما يقرب من ٨٠٠ هجوماً إرهابياً، وقدّر عدد الوفيات الناجمة عن تلك العمليات الإرهابية بحوالي ٢٦٠٠ شخصاً، وهو ما يمثل ضعف وفيات عام ٢٠١٨.

الصومال :

تعد جماعة " الشباب الصومالية " المسؤولة عن معظم العمليات الإرهابية في الصومال ، فقد تسببت فيما يقرب من ٢٤٦ هجوماً إرهابياً خلال عام ٢٠١٩ ، بعد أن كانت مسؤولة عن حوالي ٢٨٦ هجوماً إرهابياً خلال عام ٢٠١٨ ، وحوالي ٣٧٢ خلال عام ٢٠١٧. والذي يمثل ما يقرب من ٣٨٪ من جميع النشاط الإرهابي المرتبط بالتنظيمات الإرهابية في إفريقيا.

بحيرة تشاد:

تعرضت منطقة بحيرة تشاد التي تضم اربع بلدان هي (نيجيريا، والنيجر، والكاميرون، وتشاد) لحوالي ٧٦٥ حادثاً إرهابياً في عام ٢٠١٩. زيادة ٣٥٪ عن عام ٢٠١٨. من جانب تنظيم "بوكو حرام" عن غالبية، كما أن عام ٢٠١٩ شهد تزايداً للنشاط الإرهابي لـ"ولاية غرب إفريقيا". وقد مثلت الوفيات الناجمة عن العمليات الإرهابية لكل للتنظيمين حوالي ٣٢٢٥ حالة وفاه بزيادةٍ بنسبة ٤٪ عن عام ٢٠١٨. كما شهدت كل من الكاميرون، والنيجر، وتشاد نمواً ملحوظاً في النشاط الإرهابي في عام ٢٠١٩.

شمال افريقيا:

حيث بلغ عدد الهجمات الإرهابية في عام ٢٠١٩ حوالي ٣٤٧ هجومًا إرهابيًا، بينما بلغ في عام ٢٠١٨ حوالي ٣٤٥ هجومًا إرهابيًا. ولعل السبب في ذلك حالة عدم الاستقرار في ليبيا التي تكون محفزاً لتصاعد النشاط الإرهابي في منطقة شمال إفريقيا، متزامناً ذلك مع رغبة تركيا في إعادة تدوير تنظيم "داعش" في ليبيا، بعد عقد اتفاقيتين مشبوهتين مع حكومة الوفاق المحسوبة على تنظيم الإخوان المسلمين منطقة موزامبيق الشمالي:

عام ٢٠١٩ تعرضت المنطقة لحوالي ٢٠٠ حادثاً إرهابياً أسفر عن ٧١٠ حالة وفاه. وعام ٢٠١٨ شهدت موزمبيق حوالي ٦٢ هجومًا إرهابياً، تسبب في حوالي ١٣١ حالة وفاة.

أسباب الصراعات المسلحة في دول غرب الساحل الأفريقي

لم تكن هذه النزاعات محض تجربة أو هباء من أجل اللاشيء، فترجع هذه النزاعات إلي عدة أسباب:

- (١) ظهور النزعة الحدودية بعد إنتهاء الحرب الباردة، في النصف الأول من التسعينات دارت في إفريقيا حوالي ١٦ نزاع مسلح من أصل ٣٦ نزاع حول العالم.
- (٢) ظهور النزاعات العرقية والدينية والعشائرية أيضاً.
- (٣) ظهور إيديولوجيات متنوعة وإتجاهات كثيرة مثل الأتجاه الماركسي مثل ما حدث بين (إثيوبيا وإريتريا) وتحولته لنظرية برغماتية.
- (٤) دخول بعض الدول كملهب لنار الحرب مثل ما فعلت "ليبيا" مع دولة التشاد، فأدى ذلك التدخل وطمع "معمر القذافي" في الحدود الإقليمية "أوزو" إلي إشعال نيران الصراع المسلح في الدولة ووقف عجلة التنمية، وتدخل السوداني في الحرب الأهلية الإثيوبية.
- (٥) تدعيم الميليشيات والإرهابيين من قبل بعض الدول مثل ما حدث بين دولتي (التشاد والسودان) حيث قام رئيس كل دولة بتدعيم النزاع في الدولة الأخرى إذ كان هذا التدعيم بالسلاح أو بأيد الرأي.
- (٦) تقوم بعض الدول بالتدخل المباشر أو غير المباشر من خلال الدعاية المضادة أو الأعمال السرية.
- (٧) التأثير المتبادل: كل ما يحدث حولنا يؤثر بنا ولطبيعة الجغرافية الأفريقية، تأثرت الدول المجاورة بالدول التي فيها نزاع وطمع كل جماعة بأخذ جزء من الدولة لتحظى بالهيمنة والأستقلال.
- (٨) عدم وضع حدود سياسة واضحة، كان تاريخ القارة الأفريقية حافل بالأستعمار وكذلك بناء إمبراطوريات كبرى وذلك تجاوزوا الحدود بشكل غير معروف أو محدد بدقة. وبعد إنتهاء الأستعمار بدأت أفريقيا بوضع حدود للدول.

- ٩) لم يكن التقسيم الذي حدث للقارة الأفريقية خلال مؤتمر برلين ما بين فترة ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ إلى ٢٥ نوفمبر ١٨٨٥ سوى إلا مصالح بين الدول الأوروبية لتعزيز نطاقها ولم يكن هذه التقسيم دقيق بشكل يكفي لعدم بروز نزاعات بين الدول بعد إنتهاء الأستعمار.
- ١٠) قام الأستعمار بتقسيم دول كبري مثل ما حدث في الصومال وكذلك نجد أن دولة المغرب التي تريد ضم الصحراء الغربية وأجزاء من موريتانيا والجزائر وإستندت على صلات تاريخية، ليس هذا فقط قام الأستعمار البيغيز بضم دويلات صغيره وجعلها دولة ذات سيادة مثل ما حدث في "نيجيريا" إذ تعدد اللهجات واللغات فيها بشكل يفوق إي دولة أخرى داخل القارة حيث يصل عدد اللغات هناك إلى ٢٨٤ لغة.
- ١١) حدث أن الدول التي كانت تحت الأستعمارالبريطاني هي أكثر الدول التي بها نزاعات حتى الآن حيث قام الأستعمار البريطاني على مبدأ فرق تسد وبرز هذا واضحا في السودان، ونيجيريا.
- ١٢) وكذلك الدول التي خضعت للأستعمار البرتغالي حيث كان قائم على مبدأ القهر والقمع بينما كان اساس الأستعمار الفرنسي قائم على تزويب الهوية الأفريقية والوطنية العربية مثل ما حدث في الجزائر والمغرب وتونسي.
- ١٣) ضعف جهاز الدولة السياسي بعد الأحتلال من الحكم الذاتي الديمقراطي لجميع طبقات الشعب وظهور الفساد وفشل معظم الأحزاب ومفهوم حقوق الإنسان للمواطن الأفريقي.
- ١٤) ظهور النزاعات الدينية بين المواطنين فكل مجموعة من معتقنين ديانة معينة يريدون الهيمنة علي الحكم دون الأخرى.
- ١٥) مع وجود الفساد وضعف الحكام تذهب موارد الدولة هباء، فمثلا دولة نيجيريا تتمتع بثروة بترولية ضخمة، أدت وجود هذه الثروة إلي وجود الكثير من الأطماع الداخلية و الخارجية.
- ١٦) التخلف والجهل من قبل المواطنين وعدم إدراكهم بأهمية الدولة ومواردها، معظم سكان أفريقيا لا يتلقون العلم بشكل كافي والبعض الأخر لا يدرك ان هناك عالم أخر ملى بالتكنولوجيا ومع سياسة القمع وموت صوت المواطن الأفريقي بالمطالبة بحقوقه وحرياته.
- ١٧) النزاع بين الدول القائم على تقسيم الموارد وخصوصا مناطق الرعي بين الدول حيث يعد هذا النزاع من أهم النزاعات التي دارت بين "موريتانيا" و " السنغال".
- ١٨) عدم وجود تكافؤ إجتماعي في دولة، فيحدث تهميش لطبقة عن طبقة أو لمنطقة عن الأخرى مثل شعور سكان إقليم أزواد الذين يقنطون في الشمال بالتهميش من قبل الحكام عن الجنوب.
- ١٩) كانت تجمع بين القارة الأفريقية والولايات المتحدة الأمريكية وخاصة دول الساحل الأفريقي علاقة خاصة حيث كانت تحصل على ما تحتاجه من الماس، والكوبالت، والليثيوم والبريليوم، وعلى ما يتراوح بين النصف والرابع من احتياجاتها من الانتيمونوالكروم والمنغنيز، بالإضافة إلى كميات أساسية من المطاط والذهب واليورانيوم والبتترول.غير ان قامت الولايات بأخذ الفلاحين الأفارقة للعمل في الولايات وبدات هناك العنصرية بين السود والبيض. وهذا ما أتاح للولايات بالتدخل الخفي لها في الصراعات المسلحة من خلال المساعدات الاقتصادية من أجل حماية مصالحها.

نماذج للصراعات المسلحة الموجودة الآن في دول غرب الساحل الأفريقي

إذ تحدثنا عن دول الساحل التي بها صراع مسلح، فيجب علينا ان نذكر دولة **مالي**

صنفت ببؤرة النزاع المسلح في أفريقيا يفصل نهر النيجر دولة مالي شمالا المعروف ب"الأزواد" عن جنوبها. في الشمال إقليم صحراوي يسكنه عدد قليل من السكان يمتنون مهنة الرعي، والجزء الأكبر من السكان يعيشون بالجزء الجنوبي للدولة ويعملون بالزراعة.

بدأ هذا النزاع عام ١٩٥٨م حيث أرسلت الطوارق رسالة إلي الجنرال "شارل ديغول" بعدد ٣٠٠ شيخ منهم بألا يتم إنضمامهم لدولة "مالي"، ولم تستجب "فرنسا". توزع الطوارق بين دول (النيجر، مالي، الجزائر، بوركينا فاسو، ليبيا، وعدد منهم في الصحراء الغربية بمصر) وبدأ الحلم بإنشاء دولة تمتد من الحدود المصرية شرقا إلي غرب القارة، فخضوا عدد ليس بقليل من الثورات بداية من عام ١٩٦٣ إلي الآن.

في عام ٢٠١٢م نفذ النقيب "أمادو سانوغو"، عسكري من مالي، إنقلاب عسكري أطاح بالرئيس "حامادو توماني توري" وتحت ضغوط دولية وإقليمية، سلم زعماء الانقلاب السلطة إلي رئيس مجلس النواب لحين إجراء إنتخابات رئاسية. لم يكن الأنقلاب بلا نتائج، أدت هذه الفوضى التي حدثت في البلاد إلي تأثير سلبي على إستقرار البلاد وأمنها، وضعف الحالة الاقتصادية فقد شملت الجنوب والشمال.

مع إمتداد إقليم "أزواد" من شمال الدولة على إمتداد الصحراء الكبرى من موريتانيا حتى شمال التشاد، أصبحت هذه المنطقة بها خلخله سياسية وأمنية واصبحت مناطق جذب أرهابيين وتسريب أسلحة من الجيش الليبي مع تدهور الوضع في "ليبيا".

وفي مارس ٢٠١٢م لم تنجح قوات الانقلاب العسكري إيقاف حركات التمرد، فأستولوا على مدن رئيسية في شمال الدولة ومن ثم أعلنت استقلال الأقليم ولكن لم تعترف بهذا الأستقلال المنظمات الدولية أو الإقليمية.

مازالت تعيش مالي أزمة الصراع في الشمال بعد مقتل رئيس تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي "عبد المالك دروكدال" في ٣ يونيو ٢٠٢٠، على يد القوات الفرنسية ونشوب منافسة على الزعامة وتتركز أنشطة جماعة الصحراوي في منطقة "المثلث الحدودي" بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر حيث شنت هجمات عدة على مراكز عسكرية نهاية عام ٢٠٢٠ إلي مطلع ٢٠٢١، ودخلت مؤخرا في تنافس مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وبين الحين والآخر تدشن هذه الجماعات هجمات أهابية بين الحدود في الجزائر ومالي وبوركينا فاسو والنيجر.

النيجر، تشاد، نيجيريا

تشترك هذه الدول في وجود جماعة "بوكو حرام" من بداية ٢٠٠٨ إلي الآن، وهي جماعة إسلامية جهادية سلفية مسلحة تؤمن بالعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع ولايات نيجيريا وتأسست على يد "محمد يوسف"، أعلنت بوكو حرام الخلافة في مدينة غووزا شمال نيجيريا ومن ثم بدأ النشاط الأهابي لهم، وذلك من خلال النزاع المسلح داخل الدولة حيث تقوم بصراعات مسلحة ويتولي قيادة هذه الجماعة الآن القائد أبو مصعب البرناوي.

آخر العمليات الأهابية بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٠ في نيجيريا حيث هاجمت قرية مسيحية هناك وحسب التقارير قتلت هناك ١١ شخص. حيث يعتبر هذه الجماعة غول الإرهاب في هذه الدول. وقد تم مبايعة هذه الجماعة التي تسمي بأسم (جماعة أهل السنة للدعوة

والجهاد) تنظيم "داعش".

في عام ٢٠٢٠ قامت هذه الجماعة بتنفيذ ١٢ عملية إرهابية وعمليات إختطاف للمقايسة وبحسب تقرير مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠٢٠، احتلت نيجيريا المرتبة الثالثة بين الدول الأكثر إرهاباً في العالم. مازالت الجماعة تقوم بعمليات إرهابية في هذه الدول حتى هذه اللحظة.

صراع دلتا النيجر منذ عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٢١

لم يكن إكتشاف حقل نفط البترول شىء عاديا قد ينعم به مواطني دولة نيجيريا. صارت كابوس للسكان المحليين فمع طمع الشركات متعددة الجنسيات بمعاونة الحكومة أدي ذلك لخلق حالة من التلوث وزيادة الفقر وقلة الخدمات الأساسية للسكان وتلوث الصرف الصحي وقلة الأهتمام بالتعليم والبنية التحتية للبلاد.

صارت الأن هذه المنطقة أكثر المناطق جذب للصراعات المسلحة. مع وجود إنفجارات وقتلا، حيث كان سكان منطقة الدلتا يعيشوا علي الأسماك، ومع إندلاع هذا الصراع والتلوث أصبح سكان هذه المنطقة يعيشوا في فقر وقحط ولم تعد الدولة تعيرهم إي اهتمام من أجل حماية حقوقهم الإنسانية بل بدأت بشراكات مع الشركات المتعددة الجنسيات من أجل إستخراج البترول ومن ثم الحصول على المال لايعيرهم هؤلاء المساكين إي شىء العامل الأوحد هنا هو المال والسلطة فقط.

ضحايا الصراع المسلح بدول غرب الساحل الأفريقي

بحسب تقرير الأمم المتحدة فإن هناك أكثر من مليوني شخص شهدوا نزوح من منازلهم، وقتل آلاف من الجنود والمدنيين. حيث أثبتت التقارير أن أكثر من ٤٠٠٠ شخص يفرّوا يوميا من الهجمات في "بوركينافاسو"، و٧٦٥ ألف شخص تم تشريدهم و٧٠٠ ألف شخص أجبروا على النزوح في ١٢ شهر الماضيين.

وبتاريخ ٢٢ يناير ٢٠٢١ أكدت الأمم المتحدة على ما نتج عن النزاعات بدول غرب أفريقيا من مقتل وتشريد أكثر من مليوني شخص، وأوضحت إن تزايد العنف في منطقة غرب الساحل الأفريقي بواقع أربع أمثال عن العاميين الماضيين. ويتم أبشع ما قد يحدث بحق المرأة الأغتصاب، فضلا عن النهب والقتل.

هذه الجرائم والنزوح لا يحدث فقط في دولة "بوركينافاسو" فقد شهدت دول "مالي و النيجر" هذا أيضا.

تخيل معي عزيزي القارئ أن لا يكن لك منزل، أن تغتصب زوجتك أو ولدتك أو حتى أختك أمام عينك أو يقتلوا، ماذا إذ لم يكن لك وطن؟!.

- شهدت دولة "مالي" يوم ١٤ فبراير عام ٢٠٢٠ م هجوم مسلح، أدي إلي وفاة ٣٠ شخص. وفي نيجيريا تقاعست قوات الأمن عن حماية المدنيين في شمال شرقي البلاد فيما شنت جماعة بوكو حرام أكثر من ٣٠ هجوماً أسفر عن سقوط ما لا يقل عن ٣٧٨ قتيلاً وتهجير آلاف الأشخاص.



وفيما يلي قائمة من النزاعات التي حدثت في دول الساحل الأفريقي وتقدير عدد الوفيات بموجب الأمم المتحدة بالرغم من إعلانها عن صعوبة حصر عدد الوفيات بشكل مؤكد:

عدد الوفيات بالأجمال تقريبا سنويا	دول الساحل الأفريقي التي تشهد صراعات مسلحة	بداية الصراع
تصل إلي ٢٠ ألف حالة وفاة	تمرد جماعة بوكو حرام في (نيجيريا، تشاد، النيجر)	٢٠٠٩ إلي الآن
15,872	نيجيريا	١٩٩٨ إلي الآن
حوالي من ١٠٠٠ حالة وفاة إلي ٢٠٠٠	الصراع في شمال مالي	٢٠١٢ إلي الآن
أكثر من ٤٠٠٠ ألف	الصراع في دلتا النيجر	٢٠٠٤ إلي الآن

دور الأتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان من الصراعات المسلحة بدول غرب الساحل

لم تقف المنظمات العالمية تشاهد هذا المنظر الدموي غير الأنساني، فقد أكدت على عدم دعمها للصراعات المسلحة وهذه بعض من الردود التي شنتها المنظمات:

- (١) أعلن "جون بينج" رئيس مفوضية الأتحاد الأفريقي عن تجميد عضوية مالي بسبب الأنتقلاب العسكري.
- (٢) يوجد إتهامات بعدم سرعة إستجابة الأتحاد الأفريقي التي قد تكون منعدمة لحل هذه الصراعات، يمكن إرجاع ذلك إلى أن قدرة الأتحاد الإفريقي على التدخل في الأزمات مقيدة بمبدأي السيادة الوطنية والتفويض.
- (٣) في عام ٢٠٢٠م ناقش مجلس السلم والأمن، المكلف بالتنسيق والإشراف على تنفيذ قرارات الجمعية المتعلقة بالسلم والأمن الوضع في السودان، وجنوب السودان، ومالي
- (٤) دعم الأتحاد الأفريقي معاهدات السلم بين الدول التي بينها صراع مسلح.
- (٥) علق مجلس السلم والأمن عضوية مالي وراقب الوضع حتى تولت السلطة حكومة انتقالية بقيادة مدنية في أكتوبر ٢٠٢٠، وكان هذا عقب أحداث الأنتقلاب العسكري الذي حدث في "مالي" بتاريخ أغسطس ٢٠٢٠.
- (٦) أنبثاق جمعيات من الأمم المتحدة لحل النزاعات الدولية وإدارة هذه النزاعات بشكل يحقن الدماء.
- (٧) فرض الامم المتحدة قوات حفظ السلام كحل لنزاع الصراع بين دولتي أو جماعات على أرض دولة واحدة.
- (٨) أستجابت الأمم المتحدة لأستغاثة التشاد ببعث قوات حفظ السلام.
- (٩) تساند منظمة الامم المتحدة وتدعم قواعد ومبادئ القانون الدولي مبدأ السيادة الوطنية والتحرر الكامل للدول وهذا ما حدث عندما طالبت الدول أخذ حقها من الأستقلال.
- (١٠) إعطاء الأمم المتحدة التصريح للمنظمات الإقليمية لحل النزاع سلميا بين اعضاءها.
- (١١) التعاون بين الأمم المتحدة والأتحاد الأفريقي من أجل إفشاء السلم والأمن وذلك من خلال اللجوء للامم المتحدة للحصول علي دعم اللوجستي ومالي والعسكري عند الضرورة،

- ١٢) يقوم مجلس السلم والأمن الإفريقي ورئيس مفوضية الاتحاد بالتفاعل مع مجلس الأمن الدولي وأعضائه من الدول الإفريقية والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بما في ذلك عقد اجتماعات دورية ومشاورات منتظمة في الوسائل المتعلقة بالسلم والأمن والاستقرار في إفريقي.
- ١٣) تعاون مشترك بين الاتحاد الإفريقي و الاتحاد الأوروبي حيث تعتبر الشراكة والملكية من ابرز المبادئ التي أسس عليها الاتحاد الأوروبي عمله من اجل ضمان تعزيز قدرة تعاونه وتناسق نشاطه الخارجي المتميز باستقرار شركاته وشمولييتها، وتعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدة في حل النزاعات على المستوى الأقليمي.
- ١٤) قام الاتحاد الأوروبي بتسهيل السلام الإفريقي في أبريل ٢٠٠٤ الذي يمثل التطور المستمر للسياسة الإفريقية داخل الاتحاد الأوروبي بشكل خاص والسياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي بشكل عام.
- ١٥) يقوم مجلس السلم والأمن الإفريقي ولجنة السياسات والأمن الأوروبية بعقد اجتماعات تشاورية دورية، طبقا لما يعرف بإستراتيجية الشراكة أفريقيا - الاتحاد الأوروبي وتضمنت تفصيلا لمجالات التعاون والياته بين المنظمتين.
- ١٦) قيام الولايات المتحدة بتهيئة جنود أفارقة في أفريقيا للتدخل لحل النزاعات التي نشبت في أفريقيا من أهمها (مبادرة قوة الاستجابة للالتزام الإفريقية) وذلك بهدف زيادة تعزيز قدرات الأفريقية للمساهمة في عمليات حفظ السلام، وكذلك (برنامج المساعدة والتدريب على عملية الطوارئ الإفريقية)
- ١٧) قامت الولايات المتحدة الأمريكية "بمبادرة الساحل" بعام ٢٠٠٢ لمنع الإرهابيين من المنطقة حيث خصص ما يقارب ٨ ملايين دولار، والغاية من ذلك تكوين قوات خاصة بمكافحة الإرهاب في كل من موريتانيا، مالي، النيجر وتشاد. وكذلك تعمل مع أصدقائها من الدول الأفريقية (الجزائر وتشاد ومالي وموريتانيا والمغرب والنيجر ونيجيريا السنغال تونس)
- ١٨) إنشاء سوق مشترك بين الدول الأفريقية من قبل الاتحاد الإفريقي، وذلك ساهم في إعطاء معونات للدول التي نتج فيها أزمة نقص الغذاء بسبب الصراع الدموي.
- ١٩) تمّ تبني خطة بتوسيع بعثة الاتحاد الإفريقي في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٤ وذلك عن طريق إدماج لجنة وقف إطلاق النار مع ٣٣٢٠ فرد يشكلون أعضاء بعثة الاتحاد الإفريقي ويتوزعون على النحو التالي: ٢٣٤١ عسكري من بينهم ٤٥٠ مراقب، و ٨١٥ شرطي إضافة إلى العدد الالزم من المدنيين.
- ٢٠) تم تعليق عضوية دولة "موريتانيا" من قبل الاتحاد الإفريقي باعتبار ما حدث بمثابة انتقال غير دستوري للسلطة وفقا لأعلان لومي لعام ٢٠٠٠ والقانون التأسيس للاتحاد الإفريقي، والمادة ٧ في بروتوكول مجلس السلم والأمن بشأن التغييرات غير الدستورية للحكومات.
- ٢١) يقوم مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي فكل صراع بإنشاء لجنة خاصة رفيعة المستوى لحل النزاعات المسلحة في أفريقيا بوجه عام ودول الساحل الإفريقي بشكل خاص.
- ٢٢) كان ومازال للمنظمات الحقوقية في العالم دور كبير في علاج أو على الأقل المساهمة في حل هذه النزاعات، حيث أعلن نشطاء حول العالم غضبهم عن ما يحدث في دول غرب أفريقي بالرغم من قيام دول بقمع نشطاء حقوق الإنسان مثل ما حدث في بوركينافاسو من تعديل قانونها الجنائي لتقييد الحريات
- ٢٣) قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بدعوة لتحقيقات عاجلة من أجل محاسبة الجناة عن مقتل ٥٨٠ شخص في مالي غير دعوتها المستمرة للحفاظ على حقوق المرأة في مالي ودول غرب أفريقيا حيث تتعرض المرأة هناك بانتهاكات.

٢٤) كلفت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عام ٢٠٢٠ الأستاذ إبراهيم ولد بلال رئيس هيئة الساحل وذلك للأستفادة من خبراته في حل النزاعات والقضايا في غرب أفريقيا.

٢٥) سعي موظفين حقوق الإنسان بمساعدة الأطفال وعائلتهم في دول غرب أفريقيا من تفشي فيروس "كوفيد-١٩". ويتم تركيز المساعدة على الأطفال والمعاقين والذين تعرضوا للعنف بأنواعه كافة.

التوصيات

- على الرغم من جهود الاتحاد الأفريقي ومنظماته لحل النزاعات في دول الساحل الأفريقي، إلا أن معظم هذه الجهود لا تجدي نفعاً وذلك لتقييد الإتحاد الأفريقي بمبدأ السيادة الوطنية والتفويض. لذلك يجب إدخال بعض من التعديلات على هذا المبدأ وهو (في حال نشوب نزاع مسلح يكاد أن يؤدي لمجازر بشرية يحق للمنظمة الإقليمية التابعة لها هذه الدولة التي قامت بها النزاع أن تتدخل من أجل حل النزاع وتسويته تحت إشراف منظمات دولية).
- تجميد التدخلات الحكومية التي قد تعرقل مسيرة المنظمات الإقليمية مثل الإتحاد الأفريقي من أخذ قرارات ذاتية قبل الرجوع للإتحاد بصفة عامة ومجلس السلم والأمن بصفة خاصة وذلك من أجل منع الحكام من أخذ قرارات قد تشعل النزاع مثل ما حدث بين ليبيا والتشاد.
- العمل على إنشاء سياسة عليه تجميع دول التي بها نزاعات. لان جغرافيا أفريقيا تحتم مبدأ التأثير بين الدول وذلك لمجاورة الدول بعضها البعض، فبعض الأحيان نجد أن ٣ دول مجاورة بها نزاعات مسلحة إما داخلية أو خارجية، لذلك إنشاء سياسة عليه ستجمع على تجميع الجهود والقوي على عدد من الدول وعدم التشتت. ، إدراك الشعب بضرورة الحرص على عدم نشوب نزاع لان ما يصيب هذه الدولة سيصيب أخرى. ويأتي هنا دور الإعلام.
- وضع كفاءات وطنية شعبية لهذه المهمة من قلب المواطنين أنفسهم ذوى تأثير ملحوظ.
- إبقاء مبدأ الوحدة الوطنية مع إحترام إختلاف الغير.
- عدم إمداد مساعدات لهذه الدول إلا تحت إشراف لجنة مخصصه من بداية أخذ هذه المساعدات إلى إنتهاؤها؛ حرصا على عدم أخذ هذه المساعدات توجهات تؤذي الدولة وتشعل حدة النزاعات الدموية.